

الأربعاء، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

أزمة الوظائف العالمية: على مجموعة العشرين التحرك فوراً لتفادي عقداً مفقوداً

بقلم: خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية

تبدو صورة التوقعات العالمية الخاصة بالاستخدام قاتمة، إذ تطل البطالة أكثر من ٢٠٠ مليون شخص وهي آخذة في الزيادة، فيما يعجز المعدل الحالي لنمو الوظائف العالمي الذي يبلغ ١ بالمئة في السنة أو أقل عن استبدال الوظائف التي فقدت منذ اندلاع الأزمة العالمية في العام ٢٠٠٨، والتي بلغ عددها ٣٠ مليون.

إلا أن الأرقام التي تشير إلى البطالة ليست سوى جزء من المسألة. فهي تحجب واقع أن ملايين العمال لا يعملون سوى بدوام جزئي لغياب بديل أفضل أو يؤجلون دخولهم سوق العمل أو قد توقفوا عن البحث عن عمل بشكل تام. في الواقع، حتى خلال الفترة ما قبل الأزمة العالمية، كان القطاع غير النظامي يضم نصف مجموع الوظائف خارج قطاع الزراعة، كما كان إثنان من كل خمسة عمال حول العالم يعيشون تحت عتبة الفقر البالغة ٢ دولار للفرد الواحد يومياً. وتجدر الإشارة إلى أن الشباب هم الشريحة الأكثر عرضة لتداعيات الأزمة: فالبطالة لديهم تطل حوالي ٨٠ مليون شخص، أي أكثر من ضعفي أو ثلاثة أضعاف هذا المعدل لدى الكبار.

في الواقع هناك قاسم مشترك يجمع بين كافة المظاهرات التي انطلقت حول العالم: ألا وهو البطالة وعدم المساواة في الدخل. هذا بالإضافة إلى كون ملايين الأشخاص يملكون وظائف لكن يفتقرون لأبسط مقومات الكرامة كالحقوق والحماية الاجتماعية وإيصال الصوت. وقد انطلقت المظاهرات المرتبطة بالوظائف في ٢٥ دولة مختلفة.

ومن شأن هذه الأوضاع أن تزداد سوءاً. فمع تباطؤ الاقتصاد العالمي منذ منتصف العام ٢٠١١، أصبحنا على عتبة كساد عالمي على صعيد الوظائف، قد يستمر لعقد كامل. وإن تجاهلنا تطلعات الشعوب نحو فرص عادلة للحصول على عمل لائق، قد نواجه تداعيات اجتماعية واقتصادية كارثية.

عندما يجتمع قادة مجموعة العشرين هذا الأسبوع في كان (فرنسا)، سيكون التواصل مع المواطنين ومواجهة السخط العالمي المتنامي هو التحدي الأكبر الذي سيواجهونه. سوف يحاولون تهدئة الأسواق المالية وإعطائها الثقة بأن منطقة اليورو أولاً ومن ثم الولايات المتحدة الأميركية وأخيراً اليابان ستتولى إدارة أزمة الديون السيادية بشكل جيد.

في الواقع، ينبغي إخماد الأزمة المالية من خلال اعتماد تدابير وأنظمة طارئة. ولكن، بهدف الحفاظ على الشرعية السياسية، على مجموعة العشرين أن تتعاطى بالقوة نفسها مع مأساة ملايين العمال العاطلين عن العمل والذين يعانون من انعدام الأمن ويدفعون ثمن أزمة ليسوا مسؤولين عن اندلاعها. وتاماً كما اقترح وزراء العمل والاستخدام بدول مجموعة العشرين في اجتماعهم في باريس، إنه لمن الضروري أن يتم اعتماد التدابير الآيلة إلى تحفيز نمو العمل الجيد بشكل مباشر. ومن المتوقع أن تدعم قمم الأعمال والعمل التي تعقدها مجموعة العشرين هذا النهج.

وباستطاعة قادة مجموعة العشرين أن يضعوا الجهود المبذولة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي العالمي على الدرب الصحيح الذي يقود إلى العمل اللائق من خلال بناء شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص. ويتجلى ذلك في أربع تدابير ملموسة أثبتت جدارتها.

أولاً، ينبغي رفع المعدل الحالي للاستثمار في البنى التحتية الخاصة بالوظائف، البالغ ٥-٦ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، إلى ٨-١٠ بالمئة خلال السنوات الخمس المقبلة. وقد أظهرت تجارب الصين واندونيسيا أن من شأن هذه الإستثمارات أن تؤدي دوراً محورياً في تحقيق استدامة الاستخدام خلال فترات التباطؤ الاقتصادي.

ثانياً، ضمان قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي المصدر الأساسي لاستحداث فرص العمل، على الحصول على التمويل المصرفي وأنظمة الدعم الإداري في ظل نمو نفقاتها الإئتمانية بمعدل يوازي تقريباً نمو مجموع النفقات. مع الإشارة إلى أن كلاً من البرازيل وروسيا سبق واتخذتا هذه الخطوة.

ثالثاً، التركيز على الوظائف الخاصة بالشباب، وذلك عبر التعليم الصناعي الفعال وخدمات التوجيه والتدريب على تنظيم المشاريع بهدف تسهيل الانتقال من المدرسة إلى الوظيفة. وتتمتع الدول التي تطبق ذلك، كاستراليا وألمانيا وسنغافورة بمعدلات بطالة أكثر انخفاضاً لدى الشباب.

وأخيراً، علينا وضع حد أدنى شامل للحماية الاجتماعية في الدول التي تعاني التغطية المنخفضة. ويمكن تحقيق ذلك بكلفة تتراوح بين ١ و ٢% من إجمالي الناتج المحلي، بحسب حالة كل دولة. وتساهم أنظمة الحماية الاجتماعية الممولة من قبل القطاع العام في كل من الأرجنتين والبرازيل والهند والمكسيك وجنوب أفريقيا بانتشال ملايين الأشخاص من حالة الفقر التي يعيشون فيها.

إن ركزت الدول على هذه المجالات وقامت بوضع خطط موثوقة ومسؤولة اجتماعياً لتمويل الدين السيادي وتعزيز الأرصدة المالية، ستحقق انتعاشاً أقوى. ومن شأن التطبيق الواسع لهذه التدابير التي تشمل سياسات شاملة على مستوى الاقتصاد الكلي والعمالة وسوق العمل، أن يرفع معدل نمو العمالة العالمي إلى ٣,١%، الأمر الذي يسمح بالعودة إلى معدلات العمالة بالنسبة لعدد السكان في سن العمل، التي كانت سائدة ما قبل الأزمة، وذلك بحلول العام ٢٠١٥.

هذا ويسمح احترام الحقوق الأساسية في العمل وإسماع صوت الأشخاص عبر الحوار الاجتماعي بتحقيق توافق آراء حول السياسات التي تستجيب للمطالبات بالدخل والعدالة والكرامة.

يواجه العالم اليوم تحدّ خطير على مستوى الأسهم. إذ إن فكرة كون بعض المصارف أكبر من أن تفشل وبعض الأشخاص أصغر من أن يتم الإكتراث لأمرهم، وكون المصالح المالية تغطي على التماسك الإجتماعي، تقوض ثقة الناس بإمكانية الحصول على فرصة عادلة للوصول إلى عمل لائق.

تحت منظمة العمل الدولية قادة مجموعة العشرين المجتمعة في كان على إعادة الإقتصاد الحقيقي إلى الخط الأمامي على الساحة الإقتصادية العالمية؛ وتوجيه القطاع المالي نحو الإستثمارات المنتجة الطويلة الأمد في المؤسسات المستدامة؛ والتصديق على معايير العمل الأساسية الثمانية الصادرة عن منظمة العمل الدولية؛ والحرص على تحقيق أهداف العمالة والحماية الإجتماعية والحقوق الأساسية في العمل تماماً كما يحرصون على معدلات التضخم المنخفضة وتوازن المالية العامة. الأمر الذي يرسى أسس حقبة جديدة من العدالة الإجتماعية ويشكل السبيل الصحيح نحو كسب ثقة الناس من جديد.
